الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة ٩٤
الخميس، ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/51/780/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في رسالة واردة في الوثيقة A/51/780/Add.4، يبلغني الأمين العام بأنه، إلحاقا برسائله المؤرخة ٢١ و ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٤ و ١٢ آذار/مارس، دفعت إكوادور ولاتفيا المبالغ اللازمة لتخفيض ما عليهما من متأخرات الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول أعمال دورة الجمعية العامة العادية الحادية والخمسين وتنظيم الأعمال

طلب إدراج بند إضافي

مذكرة من الأمين العام (A/51/237)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبلغ الأمين العام الجمعية العامة بمذكرته الواردة في الوثيقة A/51/237، أنه عملا بالفقرة ٤ من المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، يُنتخب القضاة لفترة أربع سنوات. وبموجب المقرر ٣٢٨/٤٧ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، انتخبت الجمعية العامة القضاة لفترة تبدأ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ومن ثم فإن فترة ولايتهم تنتهي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

ومن المستصوب انتخاب القضاة في أقرب وقت ممكن خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبناء عليه يتشرف الأمين العام بأن يطلب، عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين بعنوان "انتخاب قضاة المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١"، وهو بند ذو طابع مهم وملح.

ويطلب الأمين العام أيضا النظر في البند مباشرة في جلسة عامة.

وما لم يكن هناك أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التغاضي عن حكم المادة ٤٠ من النظام الداخلي، التي تتطلب عقد اجتماع للمكتب بشأن مسألة إدراج هذا البند في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب في إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية تحت عنوان "انتخاب قضاة المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الاضافي مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

طلب إعادة فتح باب النظر في البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال (تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات)

مذكرة من الأمين العام (A/51/102/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في المذكرة الواردة في الوثيقة A/51/102/Add.1 يبلغ الأمين العام الجمعية العامة بأنه تلقى إخطارا باستقالة السيد وليام غرانت، من الولايات المتحدة الأمريكية، من عضوية لجنة الاشتراكات، وتبعا لذلك سيكون مطلوبا من الجمعية في دورتها الحالية أن تعين شخصا لشغل الفترة المتبقية من مدة عضوية السيد وليام غرانت، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ولتمكين الجمعية العامة من اتخاذ الإجراء اللازم، سيتعين إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١٨ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١٨ من جدول الأعمال المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرف الممثلون أن هذا البند الفرعي يحال عادة إلى اللجنة الخامسة. ولكن، نظرا لضيق الوقت، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على إجراء التعيين مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اقترح بالتالي أن تشرع الجمعية العامة على الفور بتعيين عضو في لجنة الاشتراكات. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على المضي على هذا النحو؟

لا أرى اعتراضا. سنمضي على هذا النحو.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

مذكرة من الأمين العام (A/51/102/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الفقرة ٢ من مذكرة الأمين العام

الواردة في الوثيقة A/51/102/Add.1. ففي تلك الفقرة يبلغ الأمين العام الجمعية العامة بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رشحت السيد ديفيد ليس لشغل الفترة المتبقية من مدة عضوية السيد وليام غرانت، أي لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد ديفيد ليس عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة تبدأ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (الجزء الثاني) (A/51/588/Add.1)

رسالة من سانت لوسيا (A/51/799)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب من مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد الوليد دودش، ممثل تونس، أن يعرض تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

السيد دودش (تونس)، مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة): لي الشرف أن أقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المتضمن في الوثيقة A/51/588/Add.1. ويشمل هذا التقرير الأقاليم التالية: أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات.

يتضمن مشروع القرار جزأين رئيسيين: الجزء ألف، وهو جزء عام يتناول في فقرات الديباجة إشارة الى القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والى بقية القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه الأقاليم.

ويتضمن مشروع القرار إشارة الى إدراك الجمعية العامة للأوضاع الخاصة لهذه الأقاليم ويعبر عن الاعتقاد بأن رغبات وطموحات شعوب هذه الأقاليم يجب أن تكون الأساس في تقرير المستقبل السياسي لهذه الأقاليم. كما يعترف مشروع القرار بأنه لا يوجد بديل عن مبدأ تقرير المصير حسب ما ورد في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥). وغيرهما من القرارات.

أما منطوق مشروع القرار فيتضمن الموافقة على الفصل العاشر من تقرير اللجنة الخاصة ويؤكد على حق شعوب هذه الأقاليم في تقرير المصير، ويطلب المشروع من الدول القائمة بإدارة الأقاليم تقديم معلومات الى الأمين العام، لا سيما تلك التي تتعلق بآراء ورغبات شعوب هذه الأقاليم فيما يهم وضعها السياسي في المستقبل. وهناك تأكيد في مشروع القرار على أهمية بعثات تقصي أوضاع هذه الأقاليم.

كما أن هناك تأكيدا على مسؤولية الدول القائمة بإدارة الأقاليم عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية الهوية الثقافية لهذه الأقاليم. ويؤكد المشروع كذلك على ضرورة إزالة الاستعمار في العام ٢٠٠٠، مما يتطلب التعاون التام والبناء من قبل كافة الأطراف المعنية.

ويدعو المشروع الوكالات المتخصصة وبقية المنظمات ضمن منظومة الأمم المتحدة الى المبادرة أو الاستمرار في اتخاذ الإجراءات الضرورية للتسريع في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم. كما يطلب مشروع القرار من اللجنة الخاصة الاستمرار في دراسة قضايا الأقاليم الصغيرة وتقديم التوصيات الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ويشمل الجزء باء من مشروع القرار الأقاليم بصورة فردية ويتعرض الى حالة كل إقليم على حدة.

يمثل القرار الذي استعرضته آنفا تقدما كبيرا في عمل اللجنة الخاصة لأنه تم التوصل الى التوافق بشأنه مع الدول القائمة بإدارة الأقاليم. ولنا وطيد الأمل في أن تكون هذه بداية طيبة لتعاون مثمر مع هذه الدول لتحقيق أهداف عقد تصفية الاستعمار في العام ٢٠٠٠.

لقد وافقت اللجنة الرابعة على مشروع هذا القرار بدون تصويت. وهي توصي الجمعية العامة بالموافقة على التقرير واعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

وفي الختام، أود، سيدي الرئيس، أن أشكركم على رعايتكم واهتمامكم بالمشاورات التي تمت بين اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وبين الدول القائمة بإدارة الأقاليم. كما لا يفوتني أن أشكر رئيس اللجنة الرابعة سعادة سفير لاو، السيد كيتيخون وعضوي المكتب الآخرين على تعاونهم ومساعدتهم. كما أود أن أعبر عن شكري العميق للجهود الجبارة التي بذلتها أمانة اللجنة الرابعة، وبخاصة السيد عامر عريم، أمين اللجنة، وكافة الموظفين العاملين في وحدة إنهاء الاستعمار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يوجد اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار المعروض على الجمعية العامة اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك ستكون البيانات مقصورة على تعليلات التصويت.

إن مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار كانت واضحة في اللجنة وهي واردة في الوثائق الرسمية ذات الصلة. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية العامة على أن:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي أيضا أن أذكّر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد بيانات تعليل التصويت بمدة عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنبت في تلك التقارير بنفس الطريقة التي تم بها البت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٥ من الجزء الثاني من تقريرها (A/51/588/Add.1). ومشروع القرار معنون "مسائل أقاليم أنغيلا وبرمودا وبيتكيرن وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وسانت هيلانة وغوام ومونتيسيرات".

لقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٢٤/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات لتعليل تصويتهم.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار، بصيغته المعدلة، بشأن الأقاليم الـ ١١ غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تديرها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. إن هذا حدث هام ويمثل جهدنا الجماعي للتطلع الى الأمام والبدء في التخلص من مسائل طويلة العهد ولتجنيب الجمعية العامة المزيد من المناقشة العقيمة.

وقد اضطررنا، طوال السنوات القليلة الماضية، الى معارضة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار بشأن القرارات المقترحة من جانب لجنة الـ ٢٤

المتصلة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ولهذا، شعرنا بالتشجيع عندما اتخذ رئيس اللجنة الرابعة، السفير كيتيخون، زمام المبادرة في الخريف الماضي، لجمع الأطراف معا لأول مرة بصورة غير رسمية لمناقشة قرار لجنة الـ ٢٤ الذي يتناول الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتعديلات المعروضة من جانبنا والمملكة المتحدة. وقد اجتمعنا مع أعضاء لجنة الـ ٢٤ في تشرين الأول/أكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر. وأبدت اللجنة استعدادا للإصغاء إلينا ورغبة حقيقية في التغيير يضاهيان استعدادنا ورغبتنا.

وقد اقترح وفدانا، استجابة لهذه الروح المثمرة واقتناعا بأننا نستطيع دفع العملية قدما اذا واصلنا العمل - ووافقت اللجنة على اقتراحنا - تأجيل البت في مشروع القرار ومواصلة الحوار غير الرسمي لمعالجة المسائل الصعبة الأخرى التي لا تزال معلقة.

ومن ١٧ كانون الثاني/يناير الى ١٢ آذار/مارس، شاركنا مع شركائنا البريطانيين في تسع دورات غير رسمية برئاسة السفير كيتيخون، بما فيها أربع جلسات مع رئيس لجنة الـ ٢٤ السفير ساماناو وخمس مع أعضاء لجنة الـ ٢٤ بالكامل. والنتيجة المستخلصة اليوم تثبت أن ذلك الوقت استثمر بصورة مفيدة.

وكان الكثيرون من الممثلين في هذه القاعة يتشككون في أننا نستطيع الوصول الى توافق الآراء. ولا يمكنني أن أنكر أن المفاوضات كانت صعبة بسبب الخلافات الجوهرية بيننا. ولكننا كنا مقتنعين، نحن وشركاؤنا في الحوار، بأن مواصلة هذا الحوار غير الرسمي ستؤدي الى تسهيل تفاهم أكبر. وقد حققنا هذا بالضبط. وفي هذا المقام، نشعر بالامتنان لرئيس الجمعية العامة، السفير غزالي، لدعمه العملية؛ والسفير كيتيخون، الذي ثابرنا تحت قيادته؛ والسفير ساماناو، الذي قاد لجنة الـ ٢٤ باقتدار نحو توافق الآراء؛ ولبقية أعضاء اللجنة الخاصة لعملهم بدأب وفقا لما أملته عليهم ضمائرهم؛ ولأعضاء الأمانة العامة والمكتب الآخرين.

إن اتخاذ هذا القرار إنجاز مرموق في حد ذاته، ولكن الأهم من ذلك أنه خطوة حيوية نحو مرحلة تالية في الحوار غير الرسمي. ولقد أعربنا لعدة سنوات عن عدم ارتياحنا لتقارير لجنة الـ ٢٤ السنوية عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لأننا كنا نعتقد أنها لم تكن متوازنة. فهي لم تسلم بما فيه الكفاية بالتقدم المحرز في الأقاليم قيد النظر من أجل تحريكها صوب خيارات مقبولة لتقرير المصير. ويسعدنا أن هذا القرار متوازن على نحو ملائم لأول مرة، فقد تجنب المهاترات التي تميز بها أسلوب الحرب الباردة واعترف بالتقدم الدولي نحو الحكم الذاتي في الأقاليم المعنية. ويسلم القرار أيضا بأن تقرير المصير حسبما تطور لم يعد مفهوما موحدا لا يتحقق إلا بالاستقلال التام، بل أصبح يغطي مجموعة أوسع من الخيارات المقبولة، التي يمكن للشعوب المعنية اختيارها في انتخابات تقترن بالتوعية. ونعتقد أن روح التعاون والمرونة وحسن النية التي سادت عملنا حتى الآن ستساعد على مواصلة بناء الثقة وستؤدي الى تعاون أوثق. ونحن على أهبة الاستعداد لمواصلة ذلك العمل.

إن اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء علامة أيضا على اتخاذ خطوة هامة صوب تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. لكن الطريق أمامنا طويل. فستظل بيننا وبين لجنة الـ ٢٤ خلافات أساسية بشأن مسألة القضاء على الاستعمار وكيفية ارتباطها بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لنا.

واسمحوا لي بأن ألقي الضوء على مقاصدنا ونحن ندخل المرحلة التالية للحوار.

إننا مستعدون، بعد أن وصلنا الى توافق الآراء بشأن هذا النص، لأن نواصل الحوار غير الرسمي بغية تحقيق استئناف التعاون الرسمي إن أمكن.

وبعد إعادة التأكيد من حيث المبدأ على أن البعثات الزائرة الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفي الوقت المناسب وبموافقة الدولة القائمة بالإدارة، يمكن أن تشكل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠، فإننا مستعدون لمناقشة أنماط هذه البعثات مع اللجنة الخاصة.

ومع أخذ خلافاتنا فيما يتعلق بالحلقات الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة بعين الاعتبار، وفي ضوء مناقشاتنا مع اللجنة بشأن أنماط البعثات الزائرة، نحن مستعدون لاستعراض فعالية وضرورة عقد هذه الحلقات الدراسية.

وأخيرا، نرجو أن يجري النظر في الآليات المناسبة التي بموجبها يتم الاعتراف بإجراءات التعبير عن تقرير المصير من جانب شعوب الأقاليم المعنية، القائمة على خيار طوعي وحر ومدروس، بغية إزالة هـــذه الأقاليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

لقد شرعنا في عملية تخدم مصلحة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبهذا، حاولنا تناول وجهة نظركم، سيدي الرئيس، بأن الوقت قد حان لإنهاء عادة "مواصلة العمل كالمعتاد" في الأمم المتحدة. ونتطلع الى حوارنا المستمر مع أعضاء لجنة الـ ٢٤ ونأمل أن نتمكن من تقديم تقرير إليكم في الشهور المقبلة عن المزيد من التقدم.

السيد مونخو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد منغوليا باعتماد مشروع القرار الخاص بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بتوافق الآراء. ونود أن نشكر في هذا المضمار السفير كيتيخون، رئيس اللجنة الرابعة، على تفانيه ومبادرته تشجيعا لحوار ومفاوضات أكبر.

ما فتئ وفدي يرى أن المسائل السابق ذكرها يجب أن تحل من خلال الالتزام والتعاون بين لجنة الـ ٢٤ والدولتين القائمتين بالإدارة، مع أخذ مصالح شعوب الأقاليم بعين الاعتبار بوصفها مسألة ذات اهتمام رئيسي.

ونأمل أن تهدي روح هذا الانجاز الى مزيد من التعاون بين لجنة الـ ٢٤ الخاصة والدولتين القائمتين بالإدارة لصالح شعوب الأقاليم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب للسفير كيتيخون عن تقدير وفدي للقيادة المثالية في توجيه إجراءات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

السيد ريتشمون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد المملكة المتحدة باعتماد النص المعدل للقرار بشأن عدة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها ثمانية أقاليم تقوم المملكة المتحدة بإدارتها وتقبل المملكة المتحدة بالكامل التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة.

لم يتم التوصل الى الاتفاق على نص بتوافق الآراء إلا بعد مفاوضات طويلة ومعقدة، ترأسها باقتدار بالغ رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار. ويشيد وفدي بجهوده ونسجل بيانه أمام اللجنة الرابعة في ١٤ آذار/مارس ونوافق بالكامل على تعليقاته بشأن إبداء كل من طرف في المفاوضات لنهج مرنة وعملية بالنسبة للمسائل الصعبة التي تواجهنا. ويعتقد وفدي أن الاتفاق المبرم كان تعبيرا واضحا عن وجهة النظر التي سادت بعد ذلك في كانون الأول/ديسمبر الماضي إقرارا لمواصلة الحوار غير الرسمي بين الدولتين المعنيتين القائمتين بالإدارة واللجنة الخاصة. ويثبت توافق الآراء هذا أن الحوار أفضل من المواجهة العقيمة التي اتسمت بها هذه المسألة لفترة طويلة.

ونتيجة للاختتام الناجح للحوار الذي بدأه رئيس اللجنة الرابعة، وفدي على استعداد لمواصلة المناقشات غير الرسمية مع اللجنة الخاصة. إننا ننظر الى هذه المناقشات بعقل متفتح. ونتطلع الى استكشاف السبل التي نستطيع بها أن نخفض من مستويات الريبة التي لا تزال موجودة للأسف. ونعتقد أنه يمكن بالمثابرة وحسن النية، إيجاد الحلول للمسائل المعلقة. ويتوفر الآن أساس صلب جدا للتفاهم بين الدولتين القائمتين بالإدارة واللجنة الخاصة. ويعتقد وفدي أننا نشاطر هدفا مشتركا؛ وتوجد لدينا الآن مهمة إيجاد وسائل متفق عليها لتحقيق هذا الهدف.

إن القرار الذي اتخذ توا بداية طيبة. فهو يعترف بأنه توجد ظروف خاصة تسود في الأقاليم المعنية؛ ويقبل بأنه حدثت تطورات دستورية إيجابية في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ ويطلب الى الدولتين القائمتين بالإدارة أن تقدم معلومات عن العملية الديمقراطية التي توضح رغبات وطموحات شعوب تلك الأقاليم، مثل الانتخابات والاستفتاءات والتطورات الدستورية؛ ويعترف بأن البعثات الزائرة يمكن أن تتم في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة؛ ويقبل بأن دور الحلقات الدراسية الإقليمية بحاجة الى الاستعراض.

ووفدي على استعداد لمناقشة هذه المسائل وغيرها من المسائل التي تهم اللجنة الخاصة. ولا نتوقع نتائج فورية. بيد أننا نؤمن بأن المتشككين الذين كادوا أن يمنعوا مواصلة هذا الحوار سيتبين مرة أخرى أنهم مخطئون.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وفقا لما أعلن في بيان رئيس الجمعية العامة بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اتفقت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ووفدا الدولتين القائمتين بالإدارة - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - على عقد مشاورات بتنسيق من صديقنا السفير كيتيخون، رئيس اللجنة الرابعة، على أساس التوصيات الواردة في الفصل المتعلق بالأقاليم الـ ١١ غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير اللجنة الخاصة. وقد أكدت الدولتان القائمتان بالإدارة أنهما لا تقصدان تعطيل استمرار عمل لجنة إنهاء الاستعمار فيما يتصل بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي معرض قبول الحوار، أعربت اللجنة الخاصة عن الأمل في أن تسدي الدولتان القائمتان بالإدارة تعاونهما من أجل ضمان قيام اللجنة بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة.

وخلال المفاوضات التي أجريت منذ كانون الثاني/يناير وحتى بضعة أيام، أثبتت لجنة إنهاء الاستعمار - بشكل واقعي ودون مماراة - أنها تتوخى منتهى المرونة في التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة التعديلات المدخلة على مشروع القرار الخاص بهذه الأقاليم الصغيرة. وقد توخت بعض الوفود، ومنها الوفد الكوبي، نهجا واقعيا جدا أيضا وبذلت جهدا كبيرا للانضمام الى توافق الآراء حتى يمكن التوصل الى اتفاق ما كذلك الاتفاق قيد نظر الجمعية العامة اليوم.

ومرة أخرى يتعين على الأمم المتحدة النهوض بمهمة كبيرة ألا وهي مهمة القضاء على آخر معاقل الاستعمار في موعد أقصاه سنة ٢٠٠٠ التي تقترب بسرعة. إن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنظر فيها حاليا لجنة إنهاء الاستعمار لا تزال تنتظر اتخاذ إجراء من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجه خاص من أجل تحقيق أمانيها فيما يتصل بمركزها السياسي المقبل.

ومرة أخرى قالت الدولتان القائمتان بالإدارة إنهما على استعداد للتعاون مع لجنة إنهاء الاستعمار من أجل إنجاز مهامها. وكما أشير في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الرابعة باعتماده، ينبغي إنشاء برنامج الأمم المتحدة للتعرف على رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فيما يتصل بمركزها السياسي، عن طريق إيفاد بعثات زائرة للأقاليم. وسيقتضي الأمر أن تبذل جميع الأطراف - الدولتان القائمتان بالإدارة وكذلك اللجنة - جهودا كبيرة من أجل كفالة تحقيق أهدافنا المعلنة، ومن أجل ذلك ينبغي أن نعمل بفطنة ومهارة ومرونة، وقبل كل شيء، بحسن نية سياسية.

ليس ثمة شك في أن عملية إنهاء الاستعمار قد أحرزت تقدما ملموسا. لكن هذا لا ينبغي أن يقودنا الى الاعتقاد الخاطئ والخيالي بأن مهمة إنهاء الاستعمار قد أنجزت. وأكتفي بذكر مثالين.

في الوقت الحاضر، تتزايد في إقليم بورتوريكو المنشآت والقواعد العسكرية، في تجاهل لإرادة الشعب. إنها أمة لا بد من القيام دائما بحماية لغتها وثقافتها من الضم والتمييز والاستيعاب. إن شعبها دافع عن استقلاله طوال مائة سنة والإتمام المؤسف لهذه المائة عام من الاستعمار ينبغي أن يستخدم لتعبئة الوعي العالمي حتى يمكن لشعب بورتوريكو أن يقرر مصيره بحرية.

قبل عشرة أعوام أجرى شعب غوام استفتاء أيد مشروع كمنولث غوام الذي من شأنه إنشاء إطار جديد للعلاقات بين الإقليم والولايات المتحدة باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة. وهذا سيسمح للشعب الأصلي في غوام، شعب تشامورو، أن يمارس تقرير مصيره، ومن شأنه أن يسمح لغوام في وقت لاحق بأن تنتقل من مركز الكمنولث الى مركز سياسي آخر يقرره شعبها وحده. بيد أنه لا تزال مفاوضات مطولة تجرى في كونغرس الولايات المتحدة. وبدأنا نسمع آراء متسرعة مفادها أنه قد تكون هناك جوانب غير دستورية في العملية.

إن استمرار وجود شعوب وأقاليم غير مستقلة، لا تزال تتطلع الى المجتمع الدولي وتعوّل على الأمم المتحدة لممارسة حقها في تقرير المصير، هو أفضل مثال على أن الأمم المتحدة لم تتم الوفاء بالتزامها في هذا المجال.

ووفد كوبا، إذ ينضم الى توافق الآراء اليوم بشأن توصيات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، يؤكد مجددا على موقفه الثابت بأنه سيواصل العمل من أجل القضاء الكامل على جميع أشكال الاستعمار. ونحن نثق بأن الوعد بالتعاون الذي قدمته الدولتان القائمتان بالإدارة سيتحول الى واقع ملموس.

السيد سمانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعبر عن آراء بلدي بشأن القرار الجامع

المتعلق بمسائل أقاليم أنغيلا وبرمودا وبيتكيرن وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان وساموا الأمريكية وسانت هيلانة وغوام ومونتسيرات.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تهانئي لرئيس اللجنة الرابعة سعادة السفير كيتيخون، ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، على جهوده الكبيرة والطريقة المسؤولة التي ترأس بها المفاوضات التي جرت بين لجنة الـ ٢٤ والدولتين القائمتين بالإدارة - المملكة المتحدة والولايات المتحدة - وتم فيها التوصل الى توافق في الآراء بشأن قرار اتخذناه؛ وهو قرار جامع يتصل بقائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وأود أن أعرب عن امتناني الصادق لأعضاء لجنة الـ ٢٤ على الجهود الجادة المخلصة التي بذلوها في تناول هذه المسألة الحساسة جدا. لقد أمكن لنا بفضل مشورتهم الحكيمة وتعاونهم الجمع بين وجهات نظرهم المختلفة في صيغة مقبولة لنص يحظى بتوافق الآراء، مما مكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار إيجابي.

وأود أيضا أن أهنئ ممثلي الدولتين القائمتين بالإدارة على تفاهمهما على التوصل الى هذا القرار الجامع.

إن التوصل الى توافق في الآراء لم يكن أمرا سهلا ذلك أنه لا تزال توجد خلافات أساسية يحتاج حلها الى جهد ووقت. إن النص المعروض علينا قد لا يكون مرضا لكل أعضاء لجنة الـ ٢٤، وخاصة فيما يتصل ببعض مجالات الاهتمام الحساسة. لكننا استطعنا، بروح من التعاون، التوصل الى تفاهم على أساس أنه سيوفر إطارا يمكن ارتكازا عليه كفالة استمرار الحوار والتعاون بين السلطتين القائمتين بالإدارة ولجنة الـ ٢٤. ويتسم هذا بأهمية بالغة حتى نعكف بشكل عملي على تحقيق أهداف الأمم المتحدة المحددة في العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠.

وأود أن أسجل هنا أن أعضاء لجنة الـ ٢٤، على الرغم من صعوبات جمة، أبدوا مرونة وفطنة. لقد كانوا حذرين لكنهم كانوا عمليين في نهجهم من مناقشة التعديلات التي اقترحتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة. إن أعضاء لجنة الـ ٢٤ يهتمون اهتماما أساسيا بعدم تعريف الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الباقية، باعتبارها أقاليم مستعمرة، بطريقة تقوض حقوق الشعوب في ممارسة إرادتها السياسية بطريقة مخلصة وحرة لتقرير مركزها السياسي الخارجي. والسبيل الوحيد لضمان مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هو ضمان الشفافية في تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار بما يتفق مع المعايير القانونية للأمم المتحدة.

إننا ندرك أوجه ضعف هذه الأقاليم المتصلة بظروفها الخاصة الاجتماعية - الاقتصادية والجغرافية والبيئية، وخاصة بالإشارة الى الأقاليم الجزرية الصغيرة العديدة الواقعة في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. بيد أن هذه العناصر لا يمكن أن تستخدم ذريعة لإنكار حقها في تقرير المصير وفقا لأمانيها ورغباتها السياسية. نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك السلطات القائمة بالإدارة، نجد لزاما علينا أن نعلي شأن المعايير القانونية للأمم المتحدة لضمان عدم إنكار أو إضعاف حقوق الشعوب لأي سبب من الأسباب. إن حق تقرير المصير حق تعترف به الأمم المتحدة باعتباره حقا أساسيا. كذلك فإن هذا الحق تؤيده صكوك قانونية أخرى صادرة عن منظومة الأمم المتحدة، كما يكرسه إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتؤيده مقررات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويتطلع أعضاء لجنة الـ ٢٤، وقد توصلوا الى توافق في الآراء على هذا القرار الجامع، الى تعاون السلطات المعنية القائمة بالإدارة بشكل كامل وبنّاء، والى تناول المسائل البالغة الحساسية والأهمية التي لا تزال معلقة بغية إيجاد نهج عملي ومنطقي لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار في غضون الإطار الزمني المحدد.

لقد دعا أعضاء لجنة الـ ٢٤ دائما الى اتباع نهج ابتكاري وخلاق وعملي في معالجة مسألة إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية بطريقة تتلاءم على أفضل وجه مع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية الخاصة بالأقاليم والشعوب المعنية. وهذا لا يمكن تحقيقه دون تعاون جميع الأطراف المعنية تعاونا كاملا وبناء. ونحن نود أن نؤكد بشكل خاص على أهمية تعاون الدولتين القائمتين بالإدارة.

إن أعضاء لجنة الـ ٢٤ يفهمون تماما أننا ليس من واجبنا تحديد مركز سياسي معين للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية. فلشعوب الأقاليم ذاتها اختيار المركز السياسي الذي ترغب في اعتماده وفقا للأعراف

القانونية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يود أعضاء لجنة الـ ٢٤ التركيز على التطورات الدستورية في كل من هذه الأقاليم، لأنها ستعطينا مؤشرا واضحا على مدى تقدم شعوب الأقاليم المعنية صوب المرحلة التي تمكنها من ممارسة حقها في تقرير المصير بحرية وبصورة فعلية دون تدخل خارجي وفي إطار دستوري بما يفي بتطلعاتها ورغباتها السياسية.

وينبغي لنا أن نستفيد أيضا من جميع مظاهر حسن النية التي أبديت حتى الآن، وأن نركز بروح التعاون والحوار على التطورات الدستورية في كل إقليم من هذه الأقاليم. وهذا سيمكن الأمم المتحدة، عاملة من خلال وكالاتها وبالتعاون مع الدولتين القائمتين بالإدارة، من التقدم بصورة عملية نحو تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار.

ويسرنا للغاية أن نشير الى أن توافق الآراء الذي توصلنا إليه حول مشروع القرار الشامل (٢٢٤/٥١) يوفر مناخا من الثقة والطمأنينة يمكننا فيه مواصلة معالجة المسائل المتبقية المتصلة بشكل خاص بأسلوب ومنهجية عملية إنهاء الاستعمار بما ينهض فعليا بحقوق الشعوب في تقرير مركزها السياسي الخارجي.

ونحن نتطلع الى أن تفهم السلطات القائمة بالإدارة وتعاونها الإيجابي في السماح لبعثات الأمم المتحدة بزيارة بعض أقاليمها استجابة لدعوة خاصة من القادة والممثلين المنتخبين للأقاليم المعنية. وهذا ينبغي أن يتيح للأمم المتحدة أن ترصد التطورات في الأقاليم بصورة فعالة وأن تقيّمها. غير أننا لاحظنا أن بعض السلطات القائمة بالإدارة لم تتعهد بالتعاون رسميا مع لجنة الـ ٢٤. ويساورنا عميق القلق بسبب أن عدم مساعدة الممثلين المنتخبين لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الاشتراك بصورة كاملة في الجلسات الرسمية للجنة الـ ٢٤ وحضور الحلقات الدراسات الإقليمية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ - وخاصة في غياب البعثات الزائرة - قد يجعل من الصعب على الأمم المتحدة، العاملة من خلال لجنة الـ ٢٤، أن تتأكد بالكامل من المركز السياسي والدستوري للتطورات في تلك الأقاليم.

وينبغي للسلطات القائمة بالإدارة المعنية أن تلاحظ أن مسألة التأكد من رغبات الشعوب فيما يتعلق باختيار مركزها السياسي لا يمكن حسمها إلا بالاعتراف الرسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا يمكن للسلطات القائمة بالإدارة أن تفترض أو أن تزعم انتهاء الأوضاع الاستعمارية. فالأوضاع الاستعمارية لا تنتهي إلا عندما تقرر شعوب الأقاليم مركزها السياسي الخارجي على أساس معيار قانوني مقبول، وبمشاركة الأمم المتحدة. وأن عنصر الاعتراف الدولي له أهمية حاسمة في هذا الصدد. ولهذا السبب فإن عملية التأكد من رغبات الشعوب في تقرير مركزها السياسي الخارجي يجب فهمها وتقبلها بصورة صحيحة من قبل أعضاء الأمم المتحدة بأسرهم.

وأخيرا، دعا أعضاء لجنة الـ ٢٤ دوما الى هذا التعاون، ونشعر بالارتياح لأن توافق الآراء على القرار الشامل من شأنه أن يمهد الطريق صوب المزيد من التعاون، وخاصة في المجالات التي أشرت إليها، لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق هدفها بالقضاء على الاستعمار بطريقة عملية ومسؤولة، بما يخدم مصالح شعوب الأقاليم المعنية.

السيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء الـ ١٣ في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة. ويسر الجماعة الكاريبية أن تؤيد القرار الشامل (٢٢٤/٥١) المتعلق بالتنمية السياسية والدستورية والاجتماعية - الاقتصادية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، وذلك بعد عدة أشهر من المشاورات المكثفة بين أعضاء لجنة الـ ٢٤ والدولتين القائمتين بالإدارة. ونود أن نهنئ جميع الأطراف المشاركة في هذه المشاورات التي أدت الى اتخاذ القرار دون تصويت في اللجنة الرابعة يوم الجمعة، الموافق ١٤ آذار/مارس.

إننا نعتبر هذه التطورات ذات أهمية خاصة، لأن سبعة من الأقاليم المذكورة في القرار تقع في منطقة البحر الكاريبي، وتشكل جزءا لا يتجزأ من مجموعتنا الإقليمية وتجمعاتنا دون الإقليمية العديدة، بما فيها منظمة دول شرق البحر الكاريبي وكذلك الجماعة الكاريبية الأوسع. والواقع أن العديد من هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أعضاء في البنك المركزي لشرق البحر الكاريبي، وبعضويتها هذه تتشاطر الدول الأخرى في منطقتنا، عملة شرق البحر الكاريبي. إن قوة هذه الروابط الاقتصادية لا تعلوها إلا الروابط العائلية العميقة القائمة بين جزرنا بغض النظر عن مستوى التنمية السياسية والدستورية في أي إقليم بعينه. وبإيجاز، إن تقدم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الكاريبي هام لتقدم منطقتنا الكاريبية الأوسع. وبالتالي، تعلق حكومات الجماعة الكاريبية أهمية قصوى على قيام الجمعية العامة والمجلس

الاقتصادي والاجتماعي بعملية استعراض فعالة ومستدامة حول البند الخاص بتقديم المساعدة من قبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة.

وتعلق الجماعة الكاريبية أيضا أهمية قصوى على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسته الـ ٥١ من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦ المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، والتي طلب بموجبها من الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تعزيز مساعدتها المقدمة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية.

وفي هذا السياق، من المفيد أن ندلي ببعض الملاحظات حول بعض المبادئ الرئيسية الواردة في القرار الشامل.

إننا نعتقد اعتقادا قويا بأن من حق شعوب تلك الأقاليم نفسها، كما جرى الاتفاق عليه خلال المفاوضات المكثفة المؤدية الى اعتماد القرار الشامل، أن تحدد في نهاية المطاف مركزها السياسي في المستقبل وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. ونحن ندرك الحاجة الى برامج توعية شعوب الأقاليم بحقوقها في تقرير المصير وفقا للآراء والخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي، بما فيها تلك المحددة في القرار ١٥٤١ (د - ١٥).

إن مشروع القرار الشامل يشير الى أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، والذي تتضمن خطة عمله، التي اعتمدتها الجمعية العامة بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أحكاما محددة لعقد حلقات دراسية إقليمية هامة. فبعد اعتمادها، عقدت لجنة الـ ٢٤ أربعا من هذه الحلقات الدراسية في الكاريبي والمحيط الهادئ في الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦، وبالتحديد في غرينادا في عام ١٩٩٢، وفي بابوا غينيا الجديدة في عام ١٩٩٣، وفي ترينداد وتوباغو في عام ١٩٩٥، ومرة أخرى في بابوا غينيا الجديدة في عام ١٩٩٦. وأتاحت الحلقات الدراسية هذه بعض الفرص النادرة للأمم المتحدة لأن تستمع مباشرة الى شواغل نفس الناس الذين نسعى الى النهوض بتقدمهم.

وفي هذا الصدد، سيكون من شأن تعاون الدولتين القائمتين بالإدارة في تسهيل مشاركة ممثلي الحكومات المنتخبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة الكاريبي بشكل خاص، أن ييسر عمل اللجنة في استعراض دور هذه الحلقات للتأكد من المركز السياسي لهذه الأقاليم في المستقبل.

ونظرا للأهمية التي تعلقها حكوماتنا على الاستماع إلى ممثلي الشعوب أنفسهم، بما في ذلك حكوماتهم المنتخبة انتخابا ديمقراطيا، بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية، يسرنا أن أنتيغوا وبربودا عرضت استضافة ندوة عام ١٩٩٧ في شهر أيار/مايو القادم. ويسرنا أيضا أن نبلغ الجمعية بأن حكومة ذلك البلد تعتزم طلب الانضمام الى عضوية لجنة الـ ٢٤ هذا العام.

وبالإضافة الى ذلك، ترى حكومات الجماعة الكاريبية أن العناصر الأخرى من خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ينبغي تناولها أيضا من وجهة نظر إقليمية، وبشكل خاص استعراض أثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي على التقدم الدستوري والسياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - وهو استعراض مطلوب في خطة العمل ولم ينفذ قط. ونحن نعتقد أن هناك حاجة الى تناول هذا المجال من النشاط في سياق الحلقة الدراسية لعام ١٩٩٧.

وترحب الجماعة الكاريبية بالاتفاق للبدء في إيفاد بعثات زائرة، حيثما كان ذلك ملائما، وتتطلع الى إعداد برنامج في المستقبل القريب لزيارات لبعض الأقاليم الواقعة في منطقة البحر الكاريبي التي أعرب ممثلوها المنتخبون عن رغبتهم في قدوم هذه البعثات.

لقد وصلت الأمم المتحدة الى مرحلة هامة للغاية في تاريخ عملية إنهاء الاستعمار وفي الأسلوب الذي يتم به تناول هذه القضية في المستقبل.

وتجدر الإشادة بالجهود الدؤوبة التي بذلها المجتمع الدولي في المساعدة على ضمان تقرير المصير لشعب ناميبيا وفي المساعدة على هزيمة الفصل العنصري، ويجب تكريس نفس القدر من الالتزام للتطور الدستوري والاجتماعي - الاقتصادي للمتبقي من أقاليمنا الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

إن صغر حجم هذه الأقاليم لا يعني أن عملية إنهاء الاستعمار فيها أقل أهمية. وإن الاهتمام الذي أوليناه لنيلها حق تقرير المصير لا يمكن - ولا ينبغي - أن يحظى بأولوية أقل من الأولوية التي كرسناها للأقاليم التي أتمت الرحلة بنجاح نحو التمتع بالحكم الذاتي والكرامة على النحو الكامل.

السيد سانتا بوترا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يشيد بالدولتين القائمتين بالإدارة وبأعضاء لجنة الـ ٢٤ وأن يهنئهم على تفانيهم أثناء المشاورات غير الرسمية المفيدة للنظر في هذه المسألة الحساسة. لقد أتاحت المشاورات فرصة هامة وعملية لمعالجة الخلافات والعمل معا بروح التعاون والروح التوفيقية، مما أدى الى القرار الذي اتخذناه اليوم.

وترى تايلند أن اتخاذ هذا القرار الجامع بتوافق الآراء يمثل تطورا إيجابيا جدا - بداية طيبة للأخذ بيدنا إلى بداية الألف سنة القادمة بتصميم.

وأخيرا، سيدي، يود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليشكر سعادة السفير ألونكيو كيتيخون سفير جمهور لاو الديمقراطية الشعبية، جارتنا الطيبة، على مبادرته وجهوده الدائبة وقيادته الموفقة للجنة الرابعة تحت رئاستكم المقتدرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، أود أن أشكر سعادة السيد ألونكيو كيتيخون، ممثل جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار على جهوده الجبارة وقيادته في إدارة هذه المشاورات الصعبة بشأن القرار مع الأعضاء الآخرين في لجنة الـ ٢٤ الخاصة والدولتين القائمتين بالإدارة، وهي جهود أسفرت عن نتيجة ناجحة.

والآن، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/51/799، التي تحتوي رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة الىّ من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة.

وبموجب هذه الرسالة يبلغني القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة برغبة حكومة سانت لوسيا في أن تصبح عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وكما تعلم الوفود، فإنه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د - ١٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، يتم ترشيح أعضاء اللجنة الخاصة من قبل رئيس الجمعية العامة.

وبعد المشاورات التي أجريتها مع المجموعات الإقليمية، رشحت سانت لوسيا عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا الترشيح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى، إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام (A/51/828)

مشروع القرار (A/51/L.69)

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/842)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك ليعرض مشروع القرار A/51/L.69.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار هذا نيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء عملية السلام في

غواتيمالا التي ترد أسماؤها في النص، ونيابة عن البلدان التالية المقدمة للمشروع: الاتحاد الروسي، اكوادور، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، ترينيداد وتوباغو، جزر البهاما، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، السويد، شيلي، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيكاراغوا، هندوراس، هولندا، اليونان.

وفي البداية تود البلدان المقدمة للمشروع أن تعرب مرة أخرى عن ارتياحها إزاء توقيع اتفاق السلم الوطيد والدائم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

وكما يلاحظ، فإن ديباجة مشروع القرار تشير، في جملة أمور، الى مختلف قرارات الجمعية العامة المتخذة خلال عملية السلام. كما ترد الإشارة الى توقيع اتفاق السلم الوطيد والدائم، وبصفة عامة الى الاتفاقات الـ ١٢ الأخرى التي تم توقيعها بين الطرفين.

ويشير المشروع أيضا الى التشجيع الذي تشعر به الجمعية العامة إزاء التقدم المحرز في عملية التحقق من وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات ونزع السلاح وتسريح القوات، كما أذن بذلك قرار مجلس الأمن ١٠٩٤ (١٩٩٧).

وتشير الديباجة أيضا الى طلب الطرفين بأن تتحقق الأمم المتحدة من الاتفاقات وتوصيات الأمين العام بشأن إعادة الهيكلة وتمديد ولاية بعثة التحقق في غواتيمالا.

ويرحب مشروع القرار في منطوقه بتقرير الأمين العام، ويحيط علما مع الارتياح بالتقرير السادس المقدم من مدير بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ويثني على حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي لجهودهما في السعي الى السلام، ويدعو الطرفين كليهما الى مواصلة الامتثال التام للالتزامات الواردة في الاتفاقات.

ويأذن المشروع بتجديد ولاية البعثة لفترة سنة، وفقا لتوصيات الأمين العام. ويطلب الى الأمين العام أن يواصل تحديد الوسائل المناسبة لإتاحة الموارد للبعثة في حدود الميزانية المعتمدة لفترة السنتين.

كما يطلب مشروع القرار من الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن توصيات بشأن تشكيل هيكل البعثة وملاك موظفيها بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه الى أن الأمين العام قد أورد في تقريره تقديرا لتكاليف البعثة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨.

وأخيرا، يدعو مشروع القرار المجتمع الدولي الى دعم عملية السلام عن طريق تقديم مساهمات إما إلى الصندوق الائتماني للعملية أو عن طريق وسائل أخرى.

لقد أظهرت حكومة غواتيمالا، والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي والأمم المتحدة مرة أخرى للعالم فعالية الحوار والمفاوضات كأفضل وسيلة لحل الخلافات، لقد وضع الأساس لمرحلة جديدة في تاريخ غواتيمالا تتسم بالوئام والتفاهم وتتألف من أطر جديدة للتنمية المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. ويثق المشاركون في تقديم مشروع القرار أن المجتمع الدولي سيواصل دعمه بسخاء لهذه العملية، سياسيا واقتصاديا.

وبالتالي، نطلب إلى الجمعية العامة أن تعتمد بالإجماع مشروع القرار المعروض عليها والوارد في الوثيقة A/51/L.69.

السيد بريتيلينغ (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في معرض تناول مشروع القرار A/51/L.69 بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا (بعثة التحقق في غواتيمالا). وقد أعربت البلدان التالية المنتسبة إلى الاتحاد عن تأييدها هذا البيان: استونيا، وبلغاريا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا. وأعربت أيسلندا أيضا عن تأييدها البيان.

دأب الاتحاد الأوروبي على دعم عملية السلام في غواتيمالا بنشاط. وقد رحبنا بصفة خاصة بتوقيع اتفاق السلم الوطيد والدائم في نهاية السنة الماضية. وأيد الاتحاد الأوروبي أيضا إلحاق ١٥٥ مراقبا عسكريا ببعثة التحقق في غواتيمالا للتحقق من اتفاق وقف إطلاق النار النهائي. ونرحب بحقيقة أن التحقق من وقف إطلاق النار قد بدأ في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ ونشجع حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على مواصلة التعاون

بالكامل مع بعثة التحقق في غواتيمالا والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي قبلا بها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي وجهة النظر القائلة بأن التحقق الدولي مطلوب لتوطيد السلم والديمقراطية في غواتيمالا. وفي نفس الوقت، نود أن نؤكد مرة أخرى على أن الأطراف وحدها تتحمل المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الناجح لعملية السلام وتوطيد أسس مجتمع ديمقراطي يقوم على حكم القانون ويكون مفتوحا لمشاركة مواطنيه، ولا سيما السكان الأصليين. وإن بناء توافق الآراء في الداخل ومواصلة الحوار بين جميع العناصر الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سيكتسيان أهمية حيوية.

ونرحب بجهود حكومة الرئيس أرزو لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ونطلب إلى كلا الطرفين الوفاء بالتزاماتهما الناجمة عن الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. ونحن واثقون بأن سياسة تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالصراع، المنصوص عليها في اتفاق حقوق الإنسان، ستتم تسويتها بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كما ذكر في الاتفاق من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة نتيجة جلسة الفريق الاستشاري المعني بغواتيمالا، التي اختتمت بتبرع جماعة المانحين الدوليين بمعونة تبلغ حوالي ١,٩ بليون دولار أمريكي لأنشطة تتصل بالمشاريع للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. والأهمية الأولية ستولى لتوطيد عملية نشر الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع، بالإضافة إلى تسهيل وصول السكان الأصليين إليها ومشاركتهم فيها. ونحن ندرك أهمية التنمية الاقتصادية لنجاح عملية نشر الديمقراطية. وإسهام الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في غواتيمالا في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ يقدر أن يبلغ ٢٥٠ مليون دولار.

ونرحب بتعيين السيد جين ارنولت ممثلا خاصا ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، ليتولى المهمة الحيوية، مهمة رصد تنفيذ اتفاقات السلام والتحقق منها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. إن استمرار عمل هذه البعثة التي سيتغير اسمها إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ابتداء من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، يتسم، في رأينا، بأهمية رئيسية للتنفيذ الكامل لاتفاقات السلام. وتغطي مهام التحقق الخمس المنفصلة التي حددها الأمين العام في تقريره المجالات الأساسية التي تتطلب اهتماما خاصا.

وحقيقة أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد شاركت في تقديم مشروع القرار المعروض علينا تبرهن على ثقتنا المشتركة وأملنا بإمكانية بناء مجتمع ديمقراطي ومستقر في غواتيمالا. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار اليوم بتوافق الآراء لتوكيد الاهتمام المتواصل والالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي بعملية السلام في غواتيمالا. ونحث الأطراف على بذل قصارى جهدها من أجل استخدام الزخم المتولد لخلق مجتمع ديمقراطي وسلمي بغية تحقيق الطموحات المشروعة لجميع مواطني غواتيمالا.

السيد ويستندورب (أسبانيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لقد تكلم ممثل هولندا للتو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ويعرب وفدي عن تأييده الكامل لبيانه. مع ذلك، أود أن أدلي بملاحظات إضافية قليلة بالنظر إلى الالتزام الراسخ بعملية السلام الغواتيمالية الذي يشاطره بلدي مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأصدقاء - وهو التزام راسخ لا يتزعزع - وبسبب مساهمتنا الكبيرة في وجود الأمم المتحدة في غواتيمالا.

إن مشروع القرار A/51/L.69، المعروض على الجمعية لاعتماده اليوم - بتوافق الآراء العام على ما نثق - سوف يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا (بعثة التحقق في غواتيمالا)، إلى سنة واحدة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ مع تسميتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. والهدف هو الاضطلاع بالتحقق الدولي المطلوب بموجب اتفاقات السلام.

والجمعية العامة، باتخاذها هذا القرار، ستخول الأمم المتحدة القيام بمهمة هامة للتحقق من اتفاقات السلام بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وقد دخلت هذه الاتفاقات رسميا وبالكامل حيز النفاذ في نفس اللحظة التي وقع فيها اتفاق السلم الدائم والوطيد في غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، باستثناء

الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، الذي دخل حيز النفاذ عندما وقع في آذار/مارس ١٩٩٤. وبهذه الطريقة سيجدد المجتمع الدولي اهتمامه النشيط والراسخ بالشعب الغواتيمالي، من أجل ضمان أن تضرب جهود الأطراف لتحقيق سلم دائم ووطيد وتوطيد الديمقراطية وحكم القانون بجذورها إلى الأبد في ذلك البلد من أمريكا الوسطى.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، الذي يفصل الهيكل الإداري والوظيفي المنقح لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، مما سيجعلها أداة مرنة للتحقق المعقد من مختلف اتفاقات السلام. وحقيقة أن عملية إعادة هيكلة البعثة يمكن تحقيقها دون أية تغييرات كبرى في الميدان أو أية تغييرات جوهرية أخرى، تبرهن على أهمية العمل الذي ظلت تقوم به في غواتيمالا لسنوات، بالإضافة إلى امتياز أفرادها. ونحن واثقون بأن الرئيس الجديد للبعثة، جين ارنولت، سيستخدم هذه الأداة بالكامل في التحقق والمساعي الحميدة والخدمات الاستشارية والإعلامية العامة. ويمكنه أن يعتمد دوما على دعم أسبانيا في تلك المهام وعلى حضورنا الملموس في البعثة.

وتعتز أسبانيا باضطلاعها بدور نشط فيما تأمله أن يكون مرحلة جديدة في تاريخ غواتيمالا. ويقوم جنرال أسباني بإمرة الفرقة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا والمؤلفة من ١٥٥ مراقبا عسكريا وموظفا طبيا أذن بهم قرار مجلس الأمن ١٠٩٤ (١٩٩٧) للتحقق من اتفاق السلام الوطيد والدائم. وبلدي أكبر مساهم بالأفراد في تلك المجموعة. ويسرنا أن تكون عملية التحقق من وقف إطلاق النار، وفصل القوات، وتجريد مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي من سلاحهم وتسريحهم جارية بطريقة إيجابية جدا، وبتعاون جميع الأطراف تعاونا كاملا. ومن شأن هذا الأمر أن يكون بشيرا بإحلال السلام في غواتيمالا.

وكانت مدريد المكان الذي تم التوقيع فيه يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على أحد أهم الاتفاقات بين الطرفين، ألا وهو الاتفاق المتعلق بأسس الإدماج القانوني للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، ورعت حكومتي أيضا في تلك المناسبة حلقة دراسية عن إعادة الإدماج والتسريح في غواتيمالا، ونحن نعتقد أن هذا الجانب الحاسم لاتفاقات السلام يتطلب عناية المجتمع الدولي الخاصة، حيث أنه لا يمكن للمصالحة الوطنية أن تتحقق إلا في مناخ من التضامن والوئام والتنمية. وحسبما قال رئيس الحكومة الأسبانية، خوسي ماريا ازنار، في مدينة غواتيمالا يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بمناسبة التوقيع على اتفاق السلام الوطيد والدائم:

> "إن السلام عمل يومي يتطلب تقديم تضحيات عديدة. وهو يتمثل في الرغبة في التخلص من أحقاد الماضي، وفي تفهم موقف أخصامنا، وفي السعي الى إيجاد أرضية مشتركة للمستقبل."

ونعتقد اعتقادا راسخا أن ما يتحلى به الشعب الغواتيمالي من نضج، ظهر جليا طوال عملية السلام، سيمكن ذلك البلد من بناء مستقبل مشترك مفعم بالحرية والديمقراطية. وأسبانيا، أكثر من أي وقت مضى، ستقف إلى جانب غواتيمالا خلال هذه المرحلة الجديدة من تاريخها. وستقوم أسبانيا بزيادة تعاونها الثنائي بدرجة كبيرة وبالمشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على حد سواء.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أحرزت حكومة غواتيمالا تحت رئاسة الرئيس الفارو أرزو والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي تقدما مثيرا للإعجاب في تنفيذ الاتفاق الشامل الذي يقوم بتحويل مجتمعهما. ومن المناسب أن نأتي إلى هنا اليوم لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا (بعثة التحقق في غواتيمالا). وستقوم هذه البعثة، في سياق العام المقبل، بمساعدة حكومة غواتيمالا وشعبها على تحقيق الوعود التي تضمنتها الاتفاقات الموقعة.

إن الاتفاقات الموضوعية الستة والاتفاقات العملية الأربعة التي سترصدها بعثة التحقق في غواتيمالا هي السبيل نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في غواتيمالا. وسيؤدي التنفيذ الناجح لها الى تحسين احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، وإيجاد اقتصاد أكثر انفتاحا، وإدماج أغلبية السكان الأصليين في الحياة الوطنية بدرجة أكبر، وتحسين مستويات العيش لـ ٨٠ في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر.

والولايات المتحدة، بوصفها مؤيدا قويا لعملية السلام وعضوا في مجموعة الأصدقاء، متأكدة من أن بعثة التحقق في غواتيمالا تعمل وفقا لأفضل تقاليد الأمم المتحدة. لذلك السبب، تعتز الولايات المتحدة بالمشاركة في تقديم مشروع القرار هذا. ولقد عملت بعثة التحقق بالفعل على تعزيز المؤسسات المدنية والحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، وقدمت تقارير دقيقة وغير منحازة بشأن مسائل حقوق الإنسان. وإن حضور بعثة التحقق في غواتيمالا في جميع أنحاء غواتيمالا يوفر المساعدة المطلوبة لضحايا سوء المعاملة. وإن البعثة، بمساعدتها في تعزيز احترام حقوق الانسان ووضع حد لإفلات المسيئين لحقوق الإنسان من العقاب، إنما تساعد على تبديد مناخ الخوف وعدم الأمان الذي كان سائدا في غواتيمالا طوال ٣٦ عاما من الحرب الأهلية.

وتحدو الولايات المتحدة الثقة بأن جين أرنولت، الذي أدار مفاوضات مكثفة بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في السنوات الثلاث الماضية، سيقود بعثة التحقق في غواتيمالا بنجاح في هذه الحقبة الجديدة. وإن بعثة الأمم المتحدة الجديدة والمعاد هيكلتها ستشرف على تحول لا سابق له في الحياة السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية والعرقية والعسكرية والأمنية العامة في غواتيمالا. وثمة تغييرات عديدة تجري بالفعل لم تكن لتخطر على بال.

إن لجان الأمن الأهلية قد حلت، والأفراد العسكريين المتهمين بارتكاب جرائم عادية سيحاكمون الآن في محاكم مدنية. ولقد عاد قادة الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي إلى غواتيمالا للكفاح من أجل معتقداتهم، ليس بالرصاص، ولكن بالاقتراع. واتخذ آلاف الثوار من الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي خطواتهم الأولى على طريق إعادة الإدماج وسلموا أسلحتهم إلى فرقة المراقبة العسكرية الملحقة ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ومن الحيوي أن يتم الامتثال تماما لهذا العنصر الأساسي. وفي نيسان/أبريل، ستبدأ لجنة التوضيح التاريخي المنشأة كجزء من اتفاقات السلام تحقيقاتها بشأن جوانب سوء المعاملة التي ارتكبها كلا الجانبين خلال الحرب التي دامت ٣٦ عاما.

وفي حين أنه أحرز تقدم كبير، فإن إعادة بناء الهياكل الأساسية لغواتيمالا وتحقيق المصالحة بين المجتمع الغواتيمالي سيتطلبان قدرا أكبر من العمل والوقت والدعم الدولي. وإن أعضاء هذه الهيئة، باعتمادهم مشروع القرار المعروض عليهم، سيقدمون إلى الشعب الغواتيمالي الدعم الذي يحتاج إليه من أجل بناء مستقبل أكثر إشراقا يقوم على مبدأي العدالة والديمقراطية.

(تكلم بالاسبانية)

إنني أهنئ جميع الغواتيماليين المسؤولين عن هذا النجاح في إحلال السلام وتحقيق المصالحة.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أتمكن من الكلام على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا (بعثة التحقق في غواتيمالا)، والدور الجديد الموسع الذي تضطلع به في مرحلة تنفيذ اتفاقات غواتيمالا للسلام. ويحدوني الأمل في أن يعتمد مشروع القرار المعروض علينا اليوم بالإجماع.

وأود أن أقول، بادئ ذي بدء، إن كندا تقدر الجهود الهائلة التي يبذلها شعب وحكومة غواتيمالا في إنهاء عقود من الصراع المرير. إن التفاوض بشأن الصفقة المعقدة لاتفاقات السلام التي تم التوقيع على الاتفاق الأخير منها يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، يستحق الإطراء بحق لما أبدته جميع الأطراف المعنية من شجاعة وتصميم.

ومع التحدي الماثل في التفاوض بشأن اتفاقات السلام هذه، نشاطر الأمين العام ملاحظته القائلة

"دخلت عملية السلام الغواتيمالية مرحلة جديدة مليئة بالتحدي". (A/51/828، الفقرة ٢٨)

وإن التنفيذ الجاد لهذه الاتفاقات، سيتيح لشعب غواتيمالا الفرصة لينعم أخيرا بالازدهار والتنمية والاستقرار بعد سنوات عديدة من الخوف والاضطراب.

(تكلم بالانكليزية)

وثمة أجهزة مختلفة للأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة، والأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

اضطلعت بدور هام طوال عملية السلام الغواتيمالية. ورحب وفد بلدي مؤخرا جدا بقيام مجلس الأمن بالإيذان بإنشاء مكون عسكري للمراقبة تابع لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وكان هذا المكون ضروريا لاتفاقات السلام بذاتها، ونحن نعتقد أن العمل المبدئي السلس لهذه البعثة يدل على المكاسب الناجمة عن التعاون الوثيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفيما ستصبح إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع وجها هاما بصورة متزايدة لعمل الأمم المتحدة حول العالم، يحدونا الأمل في أن يكون النموذج الذي توفره بعثة التحقق في غواتيمالا سابقة لأمثلة أخرى على التعاون بين العمليات التي تأذن بها الجمعية والمجلس على حد سواء.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن آخر تقرير للأمين العام قد أوصى باستمرار دور البعثة وتوسيعه، تحت اسم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، في تنفيذ جميع اتفاقات السلام. وإن إعادة توجيه ولاية البعثة لن يجعلها ضامنة لمرحلة التنفيذ الكامل لعملية السلام فحسب، وإنما سيتم تحقيقها بزيادة ضئيلة في الموارد المطلوبة. وفكرة التجديد لعام كامل جديرة بالذكر أيضا حيث أنها تعترف بأن إعادة بناء مجتمع ما لا تنجز بين ليلة وضحاها؛ فهي تتطلب الاستقرار والالتزام لفترات طويلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بومانيس (لاتفيا).

وفي حين لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لتوطيد السلام والاستقرار اللذين أحلا حديثا في غواتيمالا، نرى أن توصيات الأمين العام بشأن التمديد لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا تشكل أساسا متينا يمكن للأمم المتحدة أن تسهم به في إيجاد احساس متجدد بالثقة العامة بمستقبل غواتيمالا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.69، بعنوان "بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا".

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن آثار مشروع القرار A/51/L.69 في الميزانية البرنامجية وارد في الوثيقة A/51/842.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.69 ؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.69 (القرار ١٩٨/٥١ باء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد مارتيني ايريرا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تعرب حكومة غواتيمالا عن ارتياحها العميق لهذا التمديد والتوسيع لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، التي، وفقا لتوصيات الأمين العام، ستمدد لفترة سنة إضافية، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨.

إن التوقيع في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على اتفاق السلم الوطيد والدائم تتويج ناجح لسنوات من المفاوضات المتأنية وينهي رسميا وبشكل نهائي الصراع الداخلي المسلح الذي ألمّ بالأمة الغواتيمالية على مدى ٣٦ سنة. وهذا الحدث إيذان واضح لبداية عهد جديد بالنسبة لبلدي وتتويج عملية إحلال السلام في أمريكا الوسطى.

وإن التوقيع على هذا الاتفاق الحديث جدا يعطي فعالية للاتفاقات التي وقع عليها الطرفان من قبل، والتي تتضمن مسائل سياسية وتشريعية واجتماعية واقتصادية وزراعية وعرقية وعسكرية وأمنية عامة معقدة.

وإن هذا التمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، الذي اعتمد توا بتوافق الآراء والذي كان مقصورا أصلا على جوانب حقوق الإنسان، سيسمح بأن تسري بالكامل - ومن ثم بأن تنفذ - الاتفاقات الهامة الموقعة وهي: الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض والاتفاق المتعلق بالجدول الزمني للتفاوض بشأن اتفاق السلم الوطيد والدائم والاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح، والاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي والاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين والاتفاق المتعلق بالجوانب

الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة والاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي والاتفاق المتعلق بالوقف النهائي لإطلاق النار والاتفاق المتعلق بالتعديلات الدستورية والنظام الانتخابي والاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية والاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم والوفاء بها والتحقق منها.

وتود حكومة غواتيمالا أن تعبر مرة أخرى عن امتنانها العميق لأسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، على تقديمها أصلا مشروع القرار هذا، وكذلك لسائر البلدان التي شاركت في تقديمه والبيانات التي أدلي بها اليوم. كما نود أن نشكر الأمين العام، وممثليه وموظفيه الآخرين، الذين يساهمون، الآن أكثر من أي وقت مضى، كل في مجال عمله، في نجاح هذه العملية، عن طريق البعثة بعد إعادة تشكيلها بشكل بارع.

وبعد التوقيع على اتفاق السلم، ينبغي أن ندخل الآن في مرحلة تنفيذ الالتزامات والوفاء بها. وهذا يتطلب بذل جهد هائل من أجل الاستثمار الداخلي والخارجي. وأن الدعم السخي الذي يقدمه المجتمع الدولي إشارة واضحة على التأييد الحقيقي لهذه العملية، التي ستمكن من توطيد السلام الذي ينشده الغواتيماليون، لإحلال السلام الوطيد والدائم حقا حسبما دعونا إليه مرارا في هذه القاعة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/51/504/Add.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إذا كان لا يوجد اقتراح بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وعلى ذلك ستقتصر البيانات على تعليل التصويت.

إن مواقف الوفود فيما يتصل بتوصية اللجنة الخامسة قد تم الإعراب عنها بوضوح في اللجنة وتظهر في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

هل لـــي أن أذكـــر الأعضـــاء بأنـــه بموجـــب الفقرة ٧ مـــن المقرر ٤٠١/٣٤، وافقـــت الجمعيـــة العامة على أن

"تقتصر الوفـــود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشـــروع القرار نفسه في إحـــدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مـــرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامـــة ما لم يكـــن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة."

واسمحوا لي أن أذكر الوفود أيضا انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد بيانات تعليل التصويت بمـــدة عشـــر دقائـــق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبت في التوصية الواردة فـــي تقرير اللجنة الخامســـة، أود أن أبلـــغ الممثليـــن بأننا سنمضي إلى البت فيها بنفـــس الطريقـــة التـــي اتبعت في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القـرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها (A/51/504/Add.1).

وقد اعتمـدت اللجنة الخامسة مشـــروع القرار دون تصويت.

هل لـــي أن أعتبر أن الجمعيـــة العامـــة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣/٥١ باء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠